

الجزائر تستعد لإرساء دستور جديد ببرنامج يفتقد للشرعية الشعبية

المشود، فإن حالة الاحتقان لا تزال تخيم على الشارع الجزائري.

وفي ظل غياب مؤسسات مستقلة لرصد وتقصي توجهات الرأي العام، يبقى مصير الدستور المذكور مجهولاً، في ظل اهتزاز الشرعية السياسية للبرلمان الحالي.

وترى قوى البديل الديمقراطي، أكبر قطب سياسي معارض للسلطة، أن "الدستور الجديد سيكون كغيره من الدساتير الأخرى، والتعديلات المزعومة لا تعدو أيضاً أن تكون تعديلات على مقاس الرئيس، كغيره من الرؤساء السابقين الذين فصلوا الوثيقة الأولى في البلاد على مقاسهم". وتعتبر أن الدستور الذي بإمكانه استقطاب جميع الجزائريين، هو دستور تأسيسي يفرزه مجلس نيابي حر وسيد، ويشارك فيه الجميع بمختلف انتماءاتهم وخلفياتهم ومشاربهم السياسية والفكرية والأيديولوجية.

تيار السلام دعا إلى ضرورة مقاطعة أي انتخابات قادمة يشترك فيها حزب جبهة التحرير الوطني

وأمام مسارعة القوى الحزبية التقليدية التي ظلت تشكل النزاع السياسية لنظام بوتفليقة خلال العشريتين الماضيتين، إلى إعلان دعمها المطلق للدستور الجديد، تكون السلطة الجديدة والدستور نفسه قد وجدا نفسيهما أمام سيناريو مماثل لما كان سائداً في وقت سابق.

ولا تزال وضعية رئيس الغرفة الثانية للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) سليمان شنين، الذي استحوذ على المنصب بدعم من قيادة العسكر خلال 2019، خلفاً للرئيس السابق معاذ بوشارب، تشكل أحد تجليات اهتزاز شرعية المؤسسة التشريعية، كونه يتحدر من أضعف كتلة نيابية، والمشكلة من تحالف لأحزاب إسلامية.

أما رئيس الغرفة الأولى (مجلس الأمة) صالح قوجيل، فقد صرح بأن "هذا المشروع الدستوري الذي وعد الرئيس بتوسيعه في حملته الرئاسية، كان يمكن ألا يعرض للنقاش ويتم استفتاء عليه مباشرة، لكن الرئيس فضل أن يشارك الجميع في مناقشته".

صابر بليدي

الجزائر - يستعد البرلمان الجزائري بغرفتيه لمناقشة وإثراء الوثيقة الدستورية، في أجواء استثنائية، أفرزها الركود السياسي الذي تعيشه البلاد، واهتزاز شرعيته السياسية بعد نشر غسل الفساد المالي والسياسي، الذي أحاط بنواب حزب الغالبية إثر الإفادات التي قدمها برلماني مسجون، ونجل الأمين العام السابق.

وتتوقع مصادر نيابية أن تتم المصادقة على الوثيقة الدستورية الجديدة مطلع الأسبوع القادم من طرف مجلس الوزراء، على أن تحال على البرلمان في نفس الفترة للمناقشة والمصادقة، ليصبح بذلك الدستور الجديد للبلاد جاهزاً للاستفتاء الشعبي المقرر في الأول من نوفمبر القادم.

وتستند المصادر على البند 149 من القانون العضوي للانتخابات الذي ينص على "استدعاء الهيئة الناخبة يكون بموجب مرسوم رئاسي قبل 45 يوماً من تاريخ الاستفتاء الشعبي".

ويلزم رئيس الجمهورية باستدعاء الهيئة الناخبة في أجل أقصاه 16هـ من سبتمبر الجاري، لتبقى المهلة العشرة أيام المتبقية من أجل مناقشته والإثراء والمصادقة في البرلمان.

وتخيم أحداث الأروقة على مصير البرلمان الحالي في ظل التشريعات التي تتحدث عن قرار رئاسي قادم يقضي بحل المجالس المنتخبة وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة بداية من مطلع العام القادم، إلى جانب جدوى المصادقة البرلمانية في ظل تصاعد فضائح الفساد المالي والسياسي في صفوف حزب الأغلبية (جبهة التحرير الوطني).

ولا تزال المطالب الداعية إلى حل المجالس المنتخبة المحلية والوطنية قائمة، وإحالة الأحزاب المنتمية إليها على العزل السياسي، لارتباطها بالحقيقة البوتفليقية ولدور تلك الأحزاب في دعم وتأييد نظامه الفاسد. وتعاتت مؤخراً أصوات أحزاب جديدة تيار السلام الذي دعا إلى "ضرورة مقاطعة أي انتخابات قادمة يشارك فيها حزب جبهة التحرير الوطني".

وفيما تراهن السلطة في البلاد بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، على الدستور الجديد لإرساء ما تسميه قواعد "الجزائر الجديدة"، وتحقيق التغيير السياسي

ماذا يتحتم على هشام المشيشي فعله لتفادي مصير إلياس الفخفاخ

التجاذبات السياسية تختبر قدرة الحكومة التونسية على الصمود



المشيشي يدين مرحلة تتسم بالتوتر السياسي

ما يمثل ضمانة في رأي البعض لتمير قوانين تجنب البلاد عدة أزمات، إلا أن نجاح العمل الحكومي مرتبط أساساً بتوفير المناخ السياسي الهادئ الذي يبدو صعب المنال حيث تعمقت الأزمة بين الرئيس قيس سعيد وحركة النهضة الإسلامية.

ورهن المحلل السياسي سرحان الشياخي نجاح المشيشي بربط علاقات جيدة مع غالبية الكتل البرلمانية قائلًا "ينبغي عليه إقامة علاقات قوية مع الكتل لأنها في من ستمكنه من تمرير نصوص قانونية ومشاريع القوانين التي سيطرحها".

وأضاف الشياخي في تصريح لـ "العرب" أن "المشيشي مطالب بإسناد سياسي وحزبي وتكوين علاقة مثمرة مع الأحزاب".

ولكن يبدو أن هذه العلاقات ستصطدم بالصراع القائم بين حركة النهضة والرئيس التونسي.

وسيط هذا الصراع تخشى العديد من الأوساط أن يلقى المشيشي نفس مصير الفخفاخ إذا تشبث بحزبه الرئيس

وربط الخبير الاقتصادي معز الجودي، نجاح المشيشي في مهمته بالإيجاد عن كل الاعتبارات والحسابات الضيقة باعتباره لا ينتمي إلى طيف سياسي بعينه وهو مخترع من الانتماء الحزبي على خلاف رؤساء الحكومات السابقة مثل إلياس الفخفاخ ويوسف الشاهد".

وأضاف الجودي في تصريح لـ "العرب" أن "الضرورة تقتضي أن ينكب المشيشي وفريقه الحكومي من الآن على الإصلاح الجائئ وإصلاح منظومة الدعم والصناديق الاجتماعية، فضلا عن الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية".

كما أشار الجودي "إلى وجوب أن يأخذ المشيشي قرارات مؤلمة وواجبة وعاجلة لإنقاذ البلاد مثل مقاومة التهريب والاقتصاد الموازي، فضلا عن إعادة منسوب الثقة بين الحكومة والمواطن، وإيلاء المسائل الاقتصادية الأولوية القصوى".

وتحظى تونس برئيس حكومة مسنود سياسيا من 134 نائبا صوتوا له

تثير حالة الانقسام التي هزت المشهد السياسي في تونس منذ فترة، وتعمقت الأسابيع الأخيرة خلال المشاورات الحكومية والتي أخرجت الصراع بين الرئيس قيس سعيد وحركة النهضة إلى العلن تساؤلات بشأن الاستراتيجية التي ينبغي على هشام المشيشي تبنيها لتفادي مصير سلفه إلياس الفخفاخ، الذي أرغم على الاستقالة على وقع ضغوط من شريكته في الحكم النهضة.

خالد هادي

تونس - يجد رئيس الحكومة

التونسية الجديدة هشام المشيشي نفسه أمام معادلة سياسية صعبة، وهو مرغم على التعامل معها بطريقة تجنبه مصير سلفه إلياس الفخفاخ وفي نفس الوقت تجعله يهتم بتحسين أوضاع التونسيين الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

وتطرح المعادلة ما يتحتم على المشيشي فعله وتوجيه حتى لا يصاب بمصير حكومة الفخفاخ التي خرجت من الباب الصغير كصغير حكومة عمرا منذ اندلاع ثورة يناير 2011.

وقال رئيس الحكومة المتخلي إلياس الفخفاخ الخميس "إنه بينما كانت الحكومة منكب على وضع خطة لإنقاذ تونس هناك من انكب لإسقاطها وتشويهها".



معز الجودي
على المشيشي أن يأخذ
قرارات مؤلمة مثل
مقاومة التهريب

وتركزت حكومة الفخفاخ ومن قبلها حكومات ما بعد 2011، "إرثا" من الأزمات والمخاطر الحارقة والتي لم تفلح في حلحلتها، وظلت مشكلا عويضا ومرافقا لكل فريق حكومي مثل توقف الإنتاج خصوصا الفوسفات وملف الكامور الشاك بالجنوب التونسي.

ويرى خبراء ضرورة أن يحدث المشيشي تغييرا منهجيا في طريقة العمل التي سيتوخاها في مهمته صعبة فريقة.

مسكنات فايز السراج لن تنهي احتجاجات حراك «23 أغسطس»

الأمم المتحدة تدعو لإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا

على أيدي مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلا عن نقص في الغذاء والرعاية الصحية".

وأعرب غوتيريش عن أسفه لمرور أكثر من عام على الغارة التي استهدفت في 2 يوليو 2019 مركز احتجاز في تاجورا وقتل فيها أكثر من 50 مهاجرا وأصيب عشرات آخرون، من دون أن يحاسب أحد حتى اليوم على هذه الجزرة. ويشار إلى أن العديد من التقارير أشارت إلى أن بعض المهاجرين في مراكز الاحتجاز بطرابلس، التي تخضع لسيطرة حكومة الوفاق قد جرى تجنيدهم للقتال في صفوف ميليشيات حكومة طرابلس.

وسبق أن نشرت وكالة أسوشيتد برس تقريرا، أشارت فيه إلى أن بعض مراكز الاحتجاز يتولاهم مسؤولون لهم صلات بحكومة الوفاق.

وأكد التقرير أنه فور النظر إلى من يترأس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ويدير معسكرات الاحتجاز، ومن يشرف على إقحام المهاجرين في البحر المتوسط وإعادتهم إلى ليبيا، تستنتج وجود صلة بين الأشخاص الذين وضعتهم حكومة الوفاق للإشراف على هذا الجهاز وبين قادة الميليشيات وأباطرة التهريب.

نيويورك - دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، السلطات الليبية إلى إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين غير النظاميين، معربا عن إدانته الشديدة للانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء في هذه المراكز.

وقال غوتيريش في تقرير رفته إلى مجلس الأمن الدولي "ما من شيء يمكن أن يبرز الظروف المؤرعة التي يحتجز فيها اللاجئون والمهاجرون في ليبيا".

وأضاف غوتيريش "أجد نداءي إلى السلطات لإغلاق مراكز الاحتجاز، بتنسيق وثيق مع هيئاتنا".

وبحسب التقرير فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أنه "في 31 يوليو 2020، كان هناك أكثر من 2780 شخصا، 22 في المائة منهم أطفال، كانوا محتجزين في مراكز" مخصصة لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين.

وشدد غوتيريش في تقريره على أنه "لا يجوز تآتات احتجاز الأطفال، ولا سيما عندما يكونون غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم".

وندد الأمين العام للأمم المتحدة بـ"الظروف المروعة والمعاملة السيئة" التي يعاني منها المهاجرون في مراكز الاحتجاز، "بما في ذلك تقارير عن حالات تعذيب واختفاء قسري وعنف جنسي

ونصّب أحمد معيتيق نائبه في المجلس الرئاسي وهو من مصراة رئيسا لمجلس أمناء صندوق الإنماء الاقتصادي.

والخمس، مئّل وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية، وأجته الإسلاميين، فتحي باشاغا أمام لجنة التحقيق التي بعثتها حكومته بشأنه ليعود بعد ذلك إلى العمل.

ووصل باشاغا إلى طرابلس وسط تعزيزات أمنية كبيرة، حيث تم التحقيق معه. وتم تطويق مقر حكومة الوفاق طيلة فترة التحقيق.

حراك 23 أغسطس أكد رفضه لصرف حكومة الوفاق أموال الليبيين على المرتزقة، الذين يحاربون في صفوف ميليشياتها

وأعلنت حكومة الوفاق عن إعادة باشاغا إلى منصبه، وهي خطوة رأى فيها متابعون للشأن الليبي أنها جاءت تحت الضغط عقب تهديدات باشاغا الأخيرة بفضح الفساد.

وعقد السراج اجتماعا مع وزير الداخلية الموقوف احتياطيا عن العمل، بمقر رئاسة الوزراء في طريق السكة بطرابلس، وهو أول اجتماع بينهما منذ أن أصدر المجلس الرئاسي قرارا، في الـ 28 من أغسطس الماضي، بإيقاف وزير الداخلية احتياطيا عن العمل على أن يمثل للتحقيق الإداري أمام المجلس.

يحاربون في صفوف ميليشيات حكومة السراج الإسلامية.

وتأتي هذه الدعوة لاستئناف المظاهرات ضد حكومة طرابلس، غداة إعلانها رفع الوقف الاحتياطي عن وزير الداخلية فتحي باشاغا وعودته إلى مباشرة مهامه، عقب جلسة تحقيق معه غير معلنة سبقها بعض الإجراءات التي أراد من خلالها السراج إخماد المظاهرات

لكن يبدو أنه فشل في ذلك. وقيل نحو أسبوعين، بدأت احتجاجات ضد حكومة الوفاق في العاصمة طرابلس ومناطق أخرى غرب ليبيا، على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية وتوقف أغلب الخدمات الأساسية، فتحت خلالها ميليشيات طرابلس الموالية لفايز السراج النار على المتظاهرين واحتفظت عددا منهم، قبل أن تفرج عن البعض منهم، في حين لا يزال آخرون رهن الاعتقال.

وواجهت الاحتجاجات قمعا شديدا من جانب ميليشيات موالية لحكومة الوفاق، ما أثار موجة استياء حقوقية من الحكومة التي روجت أنها تحمل لواء الدفاع عن "مدنية الدولة" و"قيم الديمقراطية".

وكان رئيس حكومة الوفاق قد أعلن عزيمته على إعلان حالة الطوارئ في مواجهة الغضب الشعبي مؤكدا أنه ينوي كذلك القيام بتعدلات وزارية لم تنجح بعد في إنهاء الاحتجاجات.

وعين السراج علي سالم القناصة وهو من الزنتان وزيرا للإسكان وهي وزارة جديدة استحدثتها حكومة الوفاق، إلى جانب تعيين صلاح الدين المنروش وهو يتحدر من الزاوية وزيرا للدفاع.

مطالهم بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، و للاحتجاج على إخفاق حكومة الوفاق في تسيير الإدارة ومعالجة ملفات الفساد وهيمنة المجموعات المسلحة على قرارات ومصير الدولة واستنزاف المال العام لتمويل المرتزقة.

وطالب الحراك في بيان أصدره، المجلس الرئاسي بالإفراج الفوري عن كل الخطفين من مؤسسي الحراك المعتقلين لدى الميليشيات المسلحة حسب تصريحات وزير الداخلية فتحي باشاغا والتحقيق الفوري مع هذه الميليشيات التي قامت بقمع المتظاهرين.

وأكد الحراك على رفضه صرف حكومة الوفاق لأموال الليبيين على المرتزقة السوريين والعرب الذين



الاحتجاجات متواصلة حتى كبح جماح الفساد